PRESS/SEP. 2025
Date .25. Sep. 2025

المملكة الأردنية الهاشمية
The Hashemite Kingdom of Jordan

خبر صحفي
إطلاق دراسة تحليلية " واقـع النـوع الاجتماعـي من منظور إحصائي، 2025"

تحت رعاية مدير عام دائرة الإحصاءات العامة الدكتور حيدر فريحات ، وبحضور أمين عام اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة السيدة مها العلي ومن البنك الدولي السيدة نور المغربي، أطلقت دائرة الإحصاءات العامة اليوم دراسة تحليلية بعنوان "واقع النوع الاجتماعي من منظور إحصائي 2025"، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي، وبشراكة فاعلة مع كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية، واللجنة الوزارية لتمكين المرأة.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد الدكتور فريحات على أن نتائج هذه الدراسة تشكل مرجعاً مهماً لمتخذي القرار وكافة الجهات المعنية، وأن الشراكة مع البنك الدولي تمثل دعماً فنياً ومعرفياً مهماً لتعزيز القدرات الوطنية في رصد وتتبع مؤشرات النوع الاجتماعي، ومتابعة التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة 2030، وبما يتماشى مع الأولويات الوطنية في بناء اقتصاد أكثر شمولا وتنافسية. حيث تعتبر هذه الدراسة الأولى من بين عشر دراسات تحليلية ستطلقها الدائرة خلال الفترات القادمة والتي تركز مواضيع متخصصة في المجالات الاجتماعية والسكانية والاقتصادية والزراعية.

وأضاف الدكتور فريحات أن هذه الدراسة جاءت لتسليط الضوء على ما حققه الأردن من إنجازات في مجال تحقيق العدالة والمساواة بين المرأة والرجل وإبراز الفجوات ودعم متخذي القرارات وراسمي السياسات، وخطوة نحو الاستجابة لمحاور رؤية التحديث الاقتصادي التي تضع في مقدمة أولوياتها تعزيز مشاركة المرأة الأردنية في عملية التنمية الشاملة ورصد التقدم في أهداف التنمية المستدامة 2030.

من جانبها، أكدت أمين عام اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة السيدة مها العلي، على أهمية هذه الدراسة التي تعكس واقع المرأة الأردنية، مشيرةً إلى أنها ستسهم في دعم عمل اللجنة وتوجيهاتها وأولوياتها، كونها مبنية على أدلة وبيانات دقيقة وتحليلات موثوقة. وأوضحت أن هذا التعاون مع دائرة الإحصاءات العامة، كشريك رئيسي، أسفر عن إنشاء مرصد المرأة الذي يضم بيانات مهمة تسهم في متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة، بالاعتماد على أرقام مستمدة من أرض الواقع، بما يعزز جهود تمكين المرأة.

وأشادت مديرة مشروع تحديث الإحصاءات الأردنية، السيدة نور المغربي، بجهود دائرة الإحصاءات العامة في توفير بيانات وتحليلات وصفية مبنية على السجلات الإدارية والبيانات الإحصائية، بما يتوافق مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية، مما ساهم في تقدّم الأردن في مؤشر جرد البيانات المفتوحة، الأمر الذي يعكس التزام الحكومة بتوفير بيانات نوعية تدعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية. وأكدت المغربي على أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على واقع المرأة الأردنية، خصوصًا في ظل سعي الحكومة المستمر لتحسين واقعها بالاعتماد على البيانات والأدلة الموثوقة.

وتناولت الدراسة قضايا رئيسية تعكس واقع المرأة والرجل كالخصائص الديموغرافية من منظور النوع الاجتماعي، والتمكين الاجتماعي للمرأة، والمشاركة الاقتصادية والتمكين الاقتصادي، والحماية الاجتماعية والتمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي للمرأة،

وأظهرت النتائج أبرز المؤشرات التالية:

- اتجاهات إيجابية نحو التحاق الإناث بالتعليم المهني خلال العامين الدراسيين (2017-2018) و(2022-2023)، إذ ارتفعت نسبةُ التحاق الإناث من (39.7%) إلى (46.5%)،
- انخفضت عدد عقود الزواج المسجلة للأردنيين خلال فترة 2017-2022، من (67,941) عقد مسجل في عام 2017 إلى (55,200) عقد مسجل في عام 2022 وبفارق بلغ (12,741) عقد وبنسبة تغير بلغت (-18.8%).
- ارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول بين الإناث الأردنيات من (26.3) سنة في عام 2017 إلى (27.5) سنة في عام 2023 مقارنة ب (30.7) سنة و (32.4) سنة على التوالي للذكور، وبنسبة ارتفاع بلغت (1.2) سنة بين الإناث و(1.7) بين الذكور خلال تلك الفترة.
- ربعُ المشتغلين في القطاع العام هن من الإناث الأردنيات، وبنسبة بلغتْ (22.9%)، مقابل (77.1%) من الذكور. بينما بلغتْ نسبة المشتغلات في القطاع الخاص من إجمالي قوة العمل في القطاع الخاص(16.2%) .
- بلغتْ نسبةُ الإناث اللاتي يمتلكن الأراضي (19.0%) مقابل (43.5%) للذكور، بينما تمتلك (25.6%) من الإناث الشقق مقابل (54.1%) من الذكور.
- بلغتْ نسبة الإناث في الأردن اللاتي قمن بالدفع إلكترونيا (13.4%)، مقارنة بـ (30.5%) للذكور في عام 2022. كما بلغتْ نسبةُ الإناث اللاتي يمتلكن بطاقة دفع إلكترونية في الأردن (15.9%)، مقابل (31.9%) للذكور في عام 2022.
- أربع سيدات من بين كل خمس سيدات (82.8%) متزوجات حاليا وأعمارهن (15-49) سنة يقررن بشكل مشترك مع أزواجهن كيفية استخدام مردودهن المالي، و(13.8%) يقررن وحدهن كيفية استخدام مردودهن المالي في 2023.
- ارتفعت نسبة مشاركة الإناث في الأحزاب السياسية من (27.8%) في سنة 2008 إلى (44.5%) في سنة 2024، أي بزيادة بلغت (60.0%)، وفي المقابل انخفضت نسبةُ الذكور من (72.2%) إلى (55.5%) خلال الفترة ذاتها.
- ارتفعت نسبة القاضيات من (6.2%) في عام 2008 إلى (29.5%) في عام 2023، أي تضاعفت نسبةُ القاضيات خمس مرات خلال الخمس عشرة سنة الماضية، وتقلصت الفجوةُ بين الجنسين إلى (41.0%) في عام 2023.